

كلامه اذ اوصى بالامانة الى من يختار قبل قوله كالمودع اذا ادى التوكيل والتاخر
اذا ادى القرض الى الوقوف عليهم سواء كان في حياة مستحق او بعد موته الا في
التوكيل بقض الدين اذا ادى بموت الموكل ان قبضه ودفعه له في حياة المودع
الا في قبضه من التوكيل بقض الدين **والقول** في الوالوية التي عبارة الاضمان
والنظار وقد تأملتها مراراً وكنت المذهب واصلياً فلم اترك ذلك الا في استثناءه
اصلاً بل الحائفة له صريحة بما لها **الرد** الا انه ذلك الاستثناء واللسان
وتفصيله المذهب بما يراه كل محقق وحديثه وتحقق المسألة وحصول المراد
بما تضمنته عبارة الوالوية بعناية مولانا سيده الملك الكرم الجواد
طرباً في جزيل الثواب بتفصيل العباد ليوصل المراد **ومما** في التوكيل في
قول قوله التوكيل والنقل والاضمان بعناية مولانا الكرم بن الفتح
فقول لا تضاع المسئلة بتقريب ان التوكيل اما ان يكون وكلاً يقبض
دين ثابت لموكل في دمه غيره او دين استقرضه الموكل بنفسه وتوكل في قبضه
من غيره واذا ادى التوكيل ائصالاً فقبضه لو كلاً اما ان يكون دعواه في حياة
موكل او بعد موته وفي كل منها يقبل قول التوكيل بيمينه لهما ذمته ودعواه
حلاك فما يقضى في دين دعواه الاضمان فهو له ابراءه بكل حال **واما** سرية قوله
على يوكل لغيره فغيره هو خاص بما اذا ادى التوكيل حال حياته موكل بالقبض
واما بقوله فلا يثبت برائة الغير الا بيمينه تقبيلاً او تصديقاً الوالوية على
قبض الوكيل ولو ائتمروا الاضمان لموكل **واما** التوكيل بقض ما استدل به الموكل
فلا يبرهنه في ذلك على موكل حال حياته اذا ائتمروا قبضه على الغير به كما بعد موته
فلا يبرهنه اليه ان **وضد** عبارة الوالوية تفيد كماً قدماه
قال ولو وكل قبض ودعواه ثم مات الموكل فقال التوكيل قبضت
في حياته وهكذا وانما الوالوية او قال دفعته اليه صدق ولو كان
ديناً لم يصدق لانه التوكيل في الموضوع حتى امراً لا يملك
استينافه اى استيناف سببه على طريق الجاز في المصلحة
لكن من حصل مرأ لا يملك استينافه ان كان فيه اجاب الضمان على
الغير ولا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه فيصدق والوكيل
يقبض الوالوية بما يحل نفي الضمان عن نفسه فيصدق والوكيل
يقبض الدين فيما يحل بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثلاً
المقبوض فلا يصدق انتهى عبارة الوالوية فتأمل استدل الله

على ما شمل ظاهراً وكلامه من اعتراق حكم الوكيلين بعد تسليمهما
يشملها معاً فتوكل في حكمها فانه استدرك ووزع تسليم الحكم بتقريب
الطريقين صغرها ثم دفعه التهمة ببيان اتحاد حكمها الذي صرح في
عن انفسها بدعواها اذ دفع التوكيل او اهلك في ايديهما ثم بيان
اختصاص التوكيل في قبض الدين بعدم قبول قوله في التاخر موكله بقوله
الدفع اليه في حياته واشارته الى ان المراد بالدين دين ايراد الموكل
اثنائه على نفسه باستدانتة لتوكل الوالوية والتوكيل بقض الدين
فيما يحل بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض لان الدين
الذي يكون للموكل في غيره لا يكون قول الوكيل فيما يحل من دفعه لموكل
موجباً على الموكل ضمان مثل المقبوض **لكن قد يقال** المراد بالضمان
ما هو اعم فيشمل الضمان المحكي الخاص بقبض مثل الدين على القابض
ثم يقع الضمان بما في الذممين فيراد بالدين دين له وقيد كلام
سنذكره ان شاء الله تعالى **وعلى كل حال** يثبت برائة الوكيل بقوله
وان لم يبرأ ثم يميت كما لا يثبت المقرض على التوكيل بقوله الوكيل
تبرئت ولو كان في حياة الموكل وقد ائتمروا قبض الموكل على الملقى به
وايضاح لهم كلام الوالوية بان يقال ان قوله صدق بمثل الذي
الوكيل يصدق في برائة نفسه وهو ظاهر ويجوز ما هو اعم فيصدق ايضا
برائة الوكيل ولا يقال ببراءة به لان قول الوكيل لا يبرهنه على الموكل بعد
موته **لكن قد** دفع هذا الاخير بقوله والوكيل يقبض الدين فيما يحل
بقي الضمان عن نفسه فيصدق اي فلا يصدق في برائة الوكيل **وهو**
لو كان ديناً لم يصدق بمثل ايضا انه لم يصدق في برائة نفسه ويجوز انه
لم يصدق في التاخر موكله الثاني ظاهره من الوكالة والاول
لا يقال به لان الوكيل امين بالنظر لبرائة ذمته واجابته لم تبطل بعبث
الموكل بل تبطل بغيره وسريره قوله على غيره من الموكل والمقبوض من الدين
فظهر ان الملقى سرية قول الوكيل على غيره فقط فيبرأه في دعواه دفع
الدين وهو كالتوكيل بقض الدين وذلك وذلك لان المقبوض في
يده امانة كما سنذكره بصرح القول على كل حال والدين حال قبضه سلمه
ما لك مختاراً للوكيل وسلطه على دفعه للموكل فالوكيل امين من الطرفين
ومن يطالبه بعد موت الموكل ان يكن مالك العين فلا يقبضها ما هو مراد
لا يمتثل له بوجه دفعه للموكل ولا يهلكها في يده فكان القول قوله بيمينه
ضمانه وان يكن المطالب وارث الموكل بما قبضه الوكيل منهما من قبضه
وقوله مقبول في برائة ذمته **فما** ما يلزم من قول الوالوية ولو كان
ديناً لم يصدق في تخصيصه متعلق الملقى اي لم يصدق في لزوم الدين على الموكل